جامعة تكريت كلية التربية- طوز خورماتو

الاستبداد في افساد الاخلاق، ومحاربة العلماء

مقدم المحاضرة

م. م وصفي كنعان العبيدي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثالث: الإستبداد في إفساد الأخلاق، ومحاربة العلماء

كان للحكم البعثي الأثرُ السلبي في العديد من المجالات ومنها إفسادُ الأخلاق لدى فئات المجتمع المتنوعة ولا سيما الشبابَ ، والنساء ؛ فقد تفشت ظاهرة التجسسِ ، والوشايةِ على أفراد الشعب من أبناءِ جِلدتِهم سواء أكانوا أقاربَ أم غرباءَ ولا سيما المنتمين للمؤسسات الأمنية ، ومحاسبةِ من لم يقم بذلك.

واستعمل النظامُ أساليب الترهيب، والتخويف، والتهديد بمسائل تتعلق بالشرف، والاعتبار مع العديد من المعارضين لأفكار البعث وتوجهاته. وكان كل ذلك ضمن خطة ممنهجة اعتمدت على عسكرة المجتمع، واستعمال أساليب البطش والقوة ، ومحاولة تنشئةِ جيل يقوم على أفكار الإكراه والعنف ، وعدم احترام الآخرين ، وغياب القدوة والرمز الصالح.

لقد كانت المناهجُ التربوية والتعليمية موجهةً ومسيطرًا عليها من الحزب الحاكم. وكانت تصب في خدمة مصالحه وأفكاره الاستبدادية التسلطية بموجب تمجيد الحزب الحاكم ورموزه ، ومحاربةِ معارضيه وكلّ من يحمل فكرا مناهضًا له ، والعملِ على زجّهم في السجون ، أو إجبارهم على مغادرة البلاد ، أو إعدامهم وتصفيتهم جسديا عن طريق عمليات الاغتيال.

وهيمن الحزب الدكتاتوري الواحد على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة جميعِها ؛ فكانت مسيطرًا عليها ، وموجهةً وَفقًا لأفكاره وتوجهاته ؛ فكانت سياسته إقصائية استئصالية لأي فهكر معارض سواء أكان شخصا أم مجموعة. وقد كثُرت الأجهزة الأمنية الاستبدادية لضمان استمرارية الحكم الاستبدادي الدكتاتوري التي كانت جميعُها تعمل من أجل بناء فكره ، وتوجهاته.

وقد حارب النظام الاستبدادي العلمَ والعلماءَ بالتقييد والضغطِ لجعلهم منتمين للحزب الحاكم، وتوظيف مواهبهم وأفكارهم ، لخدمته ، وبخلافه فإن من يرفض سيتم التضييقُ عليهم ، وعدمُ السماح لهم بممارسة نشاطاتهم بحُرية ؛ فتم تصفية العديد من العلماء ، والمفكرين ، والمثقفين ، أو إجبارهم على ترك البلد لعدم قبولِهم العملَ مع الحزب الحاكم ، أو لعدم تمجيدِه ومدحه.

وقد أكدت العديد من التقارير تزايدَ نسبة التسرب من المدارس في مراحل الدراسة الابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية بسبب الضائقة المالية للعديد من العوائل التي يُضطَرُّ أبناؤُها إلى العمل لكسب المال لإعالة أُسرهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكانت السياسة التعليمية المتبعة في التعليم منذ السبعينات وحتى سقوطِ النظام ترتكزُ في توجيه التعليم بما يخدم سيادةَ النظام، وأهدافَه، وتمجيدَ الحاكم من دون مراعاة حقوق القوميات، وخصوصياتها.

المبحث الرابع: أَثرُ المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

تُعد العدالةُ الانتقالية نظامًا يطبق في الدول التي شهِدت حكمًا استبداديا، وإنتهاكاتٍ خطيرةً وجسيمة للحقوق والحريات ولفئات عديدة من الشعب. وتطبق العدالة الانتقالية بآليات متعددة لإنصاف الضحايا وعوائلهم. وفيما يأتي أظهرُ محاورِ هذا المبحثِ:

المحورُ الأَول: مفهوم العدالة الانتقالية، وآليات تحقيقها

يُعنَى هذا المحورُ ببيانِ مفهوم العدالة الإنتقالية، والجوانبِ ذات الصلة المتعلقة بتحقيقها وأَهدافها بما يأتي تبيينُه في ضوءِ العرضِ للأَفرعِ الآتية:

الفرع الأَول: مفهوم العدالة الانتقالية، ومزاياها

العدالة الإنتقالية تلك الوسائل التي تبحث في كيفية معالجة مخلفات الدكتاتورية والأَنظمة الاستبدادية؛ فهي – إذًا - مفتاح التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأَفراد وفقا للمعايير القانونية، وتطبيقا للمعايير الديمقراطية بوصفِها منهجًا بديلًا عن سلوك تلك الأَنظمة. أَمَّا العدالة الانتقالية في العراق فقد وُلِدت بعد سقوط الحكم الشمولي المستبد في نيسان (٢٠٠٣) نتيجةَ الاحتلال الأَمريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم.

ولأَن حاجة العراق للتغيير السياسي كانت مُلِحة سواءٌ أَ تمت من داخل البلادِ أَم بتأثير خارجي ؛ فإِن عملية التغيير المسلحة كانت خيارًا لا مفر منه لدى المعارضة التي أُجبر أَغلب قياداتها على الهجرة من الوطن طَوالَ عقود الحكم البعثي ، والتقت مطامحُ الشعب العراقي في تفكيكِ الحكم الشمولي ، والتحول إِلى الحكم الديمقراطي مع هذا الحراك الدولي ، وخرج العراق من الاستبداد ؛ ليقع تحت نير الاحتلال الذي جاء رافعا شعارَ التحرير ولكن الواقعَ العملي قد أَثبت مدى تأثيره السلبي على النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية كلّها. وتجدُرُ الإِشارةُ هنا إِلى أَنَّ للعدالة الانتقالية مزايا يُمكن تبيينها في الفقرة اللاحقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مزايا العدالة الانتقالية

تمتاز استراتيجيات العدالة الانتقالية بعدد من السمات العامة نذكر أظهرَها:

أ. التدرج: لابد أن تكون آليات تطبيق العدالة الانتقالية متدرجة ؛ لأنَّ كمًّا كبيرًا من التداعيات التي تجذرت في المجتمع لا يمكن تغييرُها دفعة واحدة ؛ ، فتراكمُ إرثٍ استبدادي في التعذيب ، واستعمالِ العنف يحتاج إلى سلسلة من علاجات متنوعة بتنوع آثاره ، وأن عقودًا من الحُكم الشمولي لا يمكن أن تنقلب رأسًا على عقب إلى حكم ديمقراطي سوي وفاعل من دون المرور بمراحلَ زمنيةٍ تُزيل الأثر ، وتستبدلُه.

ب. الامتداد الزمني: إن التدرج في تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب امتدادا زمنيا لإرساء أُسسها؛ فكما أن التحول الديمقراطي يكون على وفقَ جدول زمني فإن برامج مؤسسات العدالة الانتقالية تكون كذلك. وما دام الشعب قد رضِي بالحكم الديمقراطي لإرساء العدل ، والإنصاف ، والقصاصِ ؛ فهذا يعني تعاقبًا لجلسات محاكمَ تستغرق مُددا زمنية ، وتأهيلا ، وتدريبا لملاكاتٍ بشرية ، وتطويرا لمؤسسات سارت عقودا على مناهج الإقصاء ، وعدم احترام الآخر فضلًا عن تأسيسٍ لثقافة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان تأسيسا نابعا من واقع المجتمع ، ومتناسبا مع بنيته الاجتماعية ، والثقافية.

ج. التشاركية: لا يمكن لجهة دون أُخرى أن تتولى مهمة إرساء آليات العدالة الانتقالية ، وتنفيذها في المجتمع ؛ فهي مهمة ليست باليسيرة إذ تصطدم بمظاهر ترسخت إبَّان عقود الاستبداد من تمييز ، وتفضيل لعرق أو قومية أو إثنية على أُخرى ، وإن زوال السلطة من جماعات أفادت مباشرة منها قد تعمل على إعاقة العمل من دون إشراك فئات المجتمع ومساندتها في التنفيذ بكل مراحله.

إن العمل على القواسم الوطنية المشتركة ، وتعزيز روح المواطنة تساعد كثيرا على أن يكون العمل جماعيا ، ويتخذ طابعا وطنيا إذ إن النظم المستبدة تعمل على تمزيق النسيج الوطني ، وتعمل على تأجيج التناحر لأنه الرهان الناجع على بقائها في سدة الحكم ؛ فنجد فئات الشعب نفسها في تناحر مع بعضها ، وتتولد بينهم العداوات إلا أن اللجوء إلى الهُوية الوطنية هو السبيل الأمثل للعودة إلى ما قبل الاستبداد ، والعمل على رأب الصدع المجتمعي الكبير الذي خلفه فيه من النواحي جميعِها. وهذا جوهر مبادئ العدالة الانتقالية ؛ فالمجتمع ينحو للاستقرار حيثما ترسو العدالة والإنصاف ، ويستقيم الميزان ليعود الأفراد متساوين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن أي هُوية فرعية قد تطغى على الهوية الوطنية. وهذا أول مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية

أ- البحث عن الحقيقة وحفظ الذاكرة:

تهدف العدالةُ الانتقالية إلى إحياء ذاكرة المجتمع بشأن ما ارتُكب من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترحمًا على الضحايا، واستهجانًا لما وقع عليهم من ممارسات قاسية بما يسهم في نشر ثقافة تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات. وربما يحرص ذوو الضحايا على معرفة تسلسل الأَحداث التي تسببت في فقدان ضحيتهم أو موته. وتسعى دول ديمقراطية إلى توظيف العدالة الانتقالية للمطالبِ الآتية:

- ترسيخ ثقافة احترام الرأي والتعبير عنه.
- التأسيس لنبذ العنف والإستبداد في ضوءِ تقبل الآخر.
- توظيف الحكام الجدد لها في أَثناء التحول السياسي في حملات الانتخاب من مبدأ (حتى لا يعود من جديد). وبذلك يحفزون الضحايا، وذويهم للتصويت لصالحهم.
- محاسبة الجناة وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

ويقوم هذا الهدف على عاملين مترابطين هما المحاسبة من جهة، وترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب من جهة أُخرى. فهما يؤسسان لثقافة جديدة لم تألفها مجتمعات عانت من ظلم وإستبداد وإنتهاكات متنوعة من دون أَدنى محاسبة للجناة، بل لم يتوقع الشعب أَنَّ ثمة عقابًا ينتظر هؤلاء في ظل القهر والقمع الذي خيم على الشعب وبمشاركة مؤسسات معنية، وغير معنية بذلك.

ب جبر المتضرر، ورد الاعتبار للضحايا

يمكن وضع جبر الضرر في إطار مفاهيمي بعدّهِ علاقة بين ثلاث مصطلحات هي (الضحايا، والمستفيدون، والإستحقاقات). ويهدف برنامج جبر الضرر إلى ضمان أن يتلقى كل من الضحايا نوعًا من الاستحقاقات من ذلك البرنامج، ثم تصبح الضحية مستفيدة. وتتخذ العدالة الانتقالية في هذا الهدف سمة العدالة التصحيحية، وتكمن وظيفتها عندئذ في:

- إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أَصحابها في مجال التعاملات بين الناس؛ فإن الهدف هو عِقاب المعتدي، ومحاولةُ تصحيح الضرر، وإعادةُ الاعتبار للمعتدَى عليه.
- العدالة التصحيحية لا يمكن أَن تتحقق في إطار أَي نظام سياسي ما لم يكن هناك فصلٌ بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويُعَد مبدأُ فصل السلطات الركيزةَ الأَساسَ التي تقوم عليها الأَنظمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الديمقراطية العادلة ولا سيما تلك التي تنشأ في دول عانت من الاستبداد عندما جمع الحاكم تلك السلطات وأساء استعمالَها.

ج. **إصلاح المؤسسات**

لم تقم أركان دولة الاستبداد بجهود المستبد مفردةً، بل ثمة أفراد ومؤسسات رسخت إستبداده ووطدت بنيانه. ولعل المؤسسات الأمنيةَ هي ذراعه التي يسخّرها لبسط الخوف بأدواتها القمعية التي من المفترض أن تكون لبسط الأمن، وسلامة المواطن من المجرمين والمهددين، لا أن تكون هي بعينها تهديدا وقمعا له. ومن إجراءات الإصلاح المؤسسي ما يأتي:

- جعل السلطة الرابعة (الإعلام) سلطة مستقلة حرة معبرة عن الشعب وتطلعاته وسندًا للحكومة في برامجها التي تخدم المواطن وليس بوقا لها ولا مزّوقا لتقصيرها مع مراعاة التزامها بمعايير الديمقراطية واحترام الآخر.
- محاسبة الجناة الذين هم في الغالب من القيادات العُلَى في المؤسسات المعنية، وإبعادُهم منها فضلًا على من تورط من غير تلك القيادات إذ إن المسؤولية لا تسقط عن المأمورين بالجرائم.
- التوعية والتثقيف لمبادئ حقوق الإنسان وأُسس التعامل الديمقراطي في مؤسسات الدولة كافة.
- برامج التأهيل والتطوير لملاكات جديدة لا تنتمي للنظام السابق من أجل تسليمها مناصبَ بديلة عن الجناة في قيادة تلك المؤسسات.
- المتابعة والتقويم والرصد لسلوكيات تنتهِك حقوقَ الإنسان مهما صغرت للحيلولة دون تكرار مآسي الماضي.
- تفعيل مؤسسات الرقابة والنزاهة بترسيخ مبادئ الشفافية في العمل الحكومي.

وتعد هذه الإجراءاتُ وسائلَ استرداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في دعم القانون والمؤسسات الديمقراطية بموجب آليات شفافة ومتنوعة وشاملة تمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

د- **الاحتفاء وإحياء الذاكرة الجماعية**

ومن صور هذا الاحتفاء إقامةُ النصُب التذكارية التي غالبا ما تهدف إلى التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار إذ يعجز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن نسيانها. ومن واجب الدول الحفاظ على ذكرى تلك الجرائم؛ فالنصُب التذكارية الهندسية، والمتاحف، ونشاطات تخليد الذكرى مبادرات تربوية ضرورية لوضع السجلات التي لا تترك مجالا للنكران، ولتفادي التكرار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن تخليد ذكرى الشهداء والضحايا بوصفه واحدا من آليات العدالة الانتقالية يأتي عادة بعد القصاص العادل من الجناة، وجبر أضرار ضحاياهم، فلا يمكن الحديث عن تخليد للذكرى قبل أن يحصل الضحايا وذووهم على حقوقهم؛ فالقصاص للضحية وذويه يشفي نفوسهم المكلومة، ويُبعد عنهم الرغبة في الانتقام والتدمير بما يعيد الاستقرار للمجتمع، ويعزز وحدته، ويرص صفوفه بعد عهود التشتت والتفرقة والأحقاد التي نتجت عن سياسات الاستبداد. وقد أدى المجتمع المدني في حالات عديدة عملا محفّزًا يدفع الدول إلى تولّي واجباتها بإطلاق نشاطات تخليد الذكرى. وكلما طالت عهود الاستبداد تراكمت وتشعبت المعاناة، وتضاعف عدد الضحايا، وتنوعت قصصهم. إن تخليد الذكرى لا يتطلب تجسيد مفاصل الاستبداد كلها، ولا مراحله كلها.

هـ - مؤسسات تطبيق العدالة الإنتقالية

لقد طُبقت العدالة الانتقالية في العراق بعد سقوط النظام البائد عام (٢٠٠٣) بتأسيس مؤسسات العدالة الانتقالية التي أكدها دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥). وقد تمثلت في سبعِ مؤسسات هي:

١- مؤسسة الشهداء، وقانونها ذو الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٦.

٢- مؤسسة السجناء السياسيين، وقانونها ذو الرقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

٣- المحكمة الجنائية العراقية العليا، وقانونها ذو الرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

٤- وزارة حقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان التي أُسّست بتاريخ (٢٠٠٤/١/١) بتشريع قانونها من سلطة الائتلاف لاستحداث وزارة لحقوق الإنسان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner